

المراجعة الداخلية.. لماذا؟!!

أدت سرعة التطور العلمي والمهني والنمو الكبير في مجالات الأعمال والأنشطة الأقتصادية الى ظهور العديد من الصعوبات والمشاكل المختلفة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية كأداة رقابة داخلية ، ومع أزدیاد حجم العمل أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود المراجعة الداخلية .

وتكمن أهمية المراجعة الداخلية في أنها أداة الرقابة الأولى للإدارة العليا للإلمام بمجريات الأمور داخل المنظمة .

بداية يجدر بنا التعريف بالمراجعة الداخلية حيث عرفها مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا على انها (مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل المشروع بصفة مستمرة وبواسطة موظفين يخصصون لهذا الغرض)

ومن التعريفات التي تحظى بقبول واسع تعريف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية عرف المراجعة الداخلية على أنها: (نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف الى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة)

وعرفتها مؤسسة النقد العربي السعودي التعريف التالي: (نشاط مستقل وموضوعي ، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة فائدة للمؤسسة وتحسين عملياتها ، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة ، وإدارة المخاطر، والرقابة) .

وقد أستشعرت الدولة - حفظها الله - أهمية دور المراجعة الداخلية في العمل الحكومي حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (235) في 1425/8/20هـ والذي نص في فقرته الثانية على (تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة، يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز) كما تعتبر اللائحة الموحدة لإدارات المراجعة الداخلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (129) في 1428/4/6هـ الإطار المرجعي الرئيسي- للمهام والمسؤوليات الرقابية لوحدات المراجعة الداخلية وذلك حتى تتمكن إدارة المراجعة

من القيام بتنفيذ مهامها الموكلة إليها بموجب اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية .

و تقوم إدارة المراجعة في الجهاز الحكومي بإتباع عدد من الإجراءات مثل استقصاء المعلومات والبحث عنها ووضع برنامج محدد لما يجب القيام به مع مجموعة من الأسئلة ومن ثم مخاطبة الجهة محل المراجعة بتجهيز المعلومات المطلوبة لمراجعتها ودراسة المخاطر المحتملة وتقييمها ،

مما يعني ان المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الأنشطة التنظيمية بصورة مستمرة لمعرفة مدى كفاءة الأداء وتقديم تقاريرها إلى الإدارة العليا .

ويمكن تقسيم المراجعة الداخلية إلى قسمين هما : المراجعة المالية والمراجعة الإدارية التي يندرج تحتها مراجعة الأداء.

وتشكل المعايير والارشادات الصادرة من معهد المراجعين الداخليين المرجع الاساسي والإطار المنظم لتقديم خدمات المراجعة الداخلية وكذلك اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة في الأجهزة الحكومية التي سبق الإشارة إليها ومعايير المراجعة الحكومية الصادرة من ديوان المراقبة العامة وأهم هذه المعايير: الأستقلالية والموضوعية ، والمهارة والعناية المهنية اللازمة ، وبرنامج تأكيد وتحسين الجودة.

و من المعوقات في مجال المراجعة الداخلية أنه قد يتصور البعض أن المراجع شخص يبحث عن الأخطاء أو يتصيدا بينما الدور الحقيقي الذي يمارسه المراجع هو حماية المنشأة من الأخطار التي قد تلحق بالعمل ومراعاة الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات وتقديم التوجيهات وابتكار طرق جديدة للتغيير والسعي نحو التطوير والتحسين المستمر وتقديم الحلول الممكنة لتصحيح ما قد يقع من أخطاء وتداركها من خلال توصيات فاعلة قابلة للتحقيق كما أن عمل المراجع يعد مكملاً لعمل الموظفين والادارات محل المراجعة .